كلمة جمهورية مصر العربية

أمام الاجتماع الثامن والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون



السفيرة حنان شاهين

كيجالي – جمهورية رواندا

نوفمبر 2026

السيد/ رئيس الاجتماع

السادة /أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود

السادة ممثلي الوكالات الدولية شركاء النجاح،

السيدات والسادة

يسعدني في مستهل كلمتي أن أشيد بجهود جمهورية روندا في استضافة هذا الاجتماع وبالدور الذي قامت بيه سكرتارية الأوزون وأمانة الصندوق متعدد الأطراف في الأعداد والتنظيم بما يعكس حرص الجميع على مواصلة العمل المشترك لتحقيق أهداف البروتوكول

إن مرور عشر سنوات على اعتماد تعديل كيجالي يمثل فرصة مهمة للتوقف أمام ما تحقق، النظر إلى ما يجب علينا أن ننجزه خلال السنوات القادمة.

فالتحدي لم يعد فقط في الالتزام بخفض استهلاك المواد الخاضعة للرقابة، وإنما في كيفية تحقيق هذا الخفض مع الحفاظ على استمرارية التنمية، ودعم الصناعة الوطنية، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتأهيل الكوادر البشرية، وضمان قدرة الأسواق والخدمات على مواكبة التكنولوجيات الحديثة.

وفي هذا الاطار تؤكد جمهورية مصر العربية اعتزازها بما حققه بروتوكول مونتريال من نجاح والذي يُعد نموذجًا بارزًا للعمل متعدد الأطراف والتعاون الدولي الفعال .فقد أسهم البروتوكول، على مدى عقود، في حماية طبقة الأوزون وتعزيز الجهود الدولية لمواجهة التحديات البيئية والمناخية، وأثبت أن العمل المشترك القائم على العلم والالتزام وتوفير الدعم اللازم قادر على تحقيق نتائج ملموسة وتكتسب هذه المسيرة أهمية خاصة بالنسبة لمصر، لما ارتبط بها من إسهام بارز للعالم المصري

الراحل الدكتور مصطفى كمال طلبة، المدير التنفيذي الأسبق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي اضطلع بدور محوري في الجهود والمفاوضات الدولية التي أفضت إلى اعتماد اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال.

وقد جسّد إسهامه إيمانًا راسخًا بأن حماية البيئة مسؤولية دولية مشتركة، وأن نجاح العمل متعدد الأطراف يتطلب مراعاة الظروف والقدرات الوطنية، وضمان إتاحة التمويل والتكنولوجيا والخبرات اللازمة للدول النامية للوفاء بالتزاماتها.

وتعتز مصر بهذا الإرث العلمي والدولي، وتحرص على مواصلة البناء عليه من خلال مشاركتها الفاعلة في الجهود الدولية لحماية البيئة، انطلاقًا من العلم ومراعاةً لمتطلبات التنمية.

ومع تطور التحديات البيئية، تطورت كذلك استجابة المجتمع الدولي، فجاء تعديل كيجالي في عام 2016 ليضيف بُعدًا جديدًا إلى هذه المسيرة، من خلال خفض استهلاك وإنتاج مركبات الهيدروفلوروكربون ذات القدرة المرتفعة على إحداث الاحترار العالمي.

وهكذا أصبحت حماية طبقة الأوزون ومواجهة تغير المناخ مسارين مترابطين، وأصبح قطاع التبريد وتكييف الهواء في قلب هذا التحول، بما يحمله من تحديات وفرص في الوقت ذاته

السيدات والسادة،

ومن هذا المنطلق، حرصت مصر على أن يكون تنفيذ التزاماتها في إطار بروتوكول مونتريال وتعديل كيجالي جزءًا من رؤية متكاملة للتحول نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة وخلال السنوات الماضية عملت مصر على بناء منظومة وطنية متكاملة، تجمع بين التشريع والرقابة، وبناء القدرات والدعم الفني، وتعزيز الشراكات

مع القطاع الصناعي والجهات الوطنية والدولية وكذالك التوسع في برامج التدريب وبناء القدرات، حيث تم تنفيذ برامج متخصصة للعاملين بالجهات الرقابية، وللفنيين والعاملين في قطاع التبريد وتكييف الهواء، إلى جانب تطوير قدرات الكوادر الوطنية في مجال التقييم المهني للفنيين والتعامل الآمن مع وسائط التبريد الحديثة.

كما واصلت مصر تطوير منظومة الرقابة على المواد الخاضعة لبروتوكول مونتريال وتعديل كيجالي، وتعزيز التنسيق مع الجهات الرقابية ومصلحة الجمارك، بما يضمن إحكام الرقابة على حركة هذه المواد والالتزام بالكميات والاشتراطات المعتمدة.

وفي الوقت ذاته، تم تعزيز جهود التوعية بأهمية التحول إلى البدائل والتكنولوجيات الحديثة الصديقة للبيئة، مع التركيز على رفع كفاءة استخدام الطاقة، والحد من تسرب وسائط التبريد، وتطوير الأكواد والمواصفات والمعايير الوطنية ذات الصلة بقطاع التبريد وتكييف الهواء كما تم العمل على تعزيز الإطار المؤسسي والتشريعي، وتطوير القرارات المنظمة لتداول واستيراد وتصدير المواد الخاضعة للرقابة وفقًا لبروتوكول مونتريال وتعديل كيجالي.

وتتسق هذه الجهود مع توجهات رؤية مصر 2030 نحو تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما يسهم تحسين كفاءة استخدام الطاقة في قطاع التبريد وتكييف الهواء في خفض الانبعاثات، ودعم الأهداف المناخية الواردة في المساهمات المحددة وطنيًا لجمهورية مصر العربية بموجب اتفاق باريس.

وهنا أود أن أعبر عن تقدير مصر العميق للصندوق متعدد الأطراف، ولمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة

للبيئة، ولكافة شركائنا الدوليين، على ما يقدمونه من دعم مستمر لمسيرة مصر في هذا المجال.

السيدات والسادة،

إن تجربة بروتوكول مونتريال تؤكد لنا أن النجاح في مواجهة التحديات البيئية العالمية لا يتحقق بالعمل المنفرد، وإنما من خلال الشراكة.

والشراكة التي نحتاجها اليوم ليست فقط بين الحكومات والمنظمات الدولية، وإنما تشمل كذلك القطاع الصناعي، والقطاع الخاص، والمؤسسات التعليمية والبحثية، ومؤسسات المجتمع المدني، والعاملين والفنيين في القطاعات ذات الصلة.

وفي مصر، نؤمن بأن الاستثمار في الإنسان هو أساس نجاح هذا التحول.

فالتكنولوجيا الحديثة تحتاج إلى فني مؤهل، والمنشأة الصناعية تحتاج إلى مهارات وقدرات متطورة، والتشريعات تحتاج إلى كوادر قادرة على تطبيقها، والرقابة الفعالة تحتاج إلى تعاون وتنسيق مستمر بين مختلف الجهات.

ولهذا ستواصل مصر الاستثمار في بناء القدرات الوطنية، وتطوير منظومة التدريب والتقييم المهني، ودعم مراكز الخدمة والصيانة، وتشجيع التحول إلى البدائل والتكنولوجيات الحديثة والأكثر كفاءة في استخدام الطاقة.

وتؤكد مصر أهمية استمرار توفير التمويل الكافي والمستدام، وتعزيز نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وتقديم الدعم الملائم للدول النامية، بما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها دون التأثير سلبًا على خططها التنموية أو على قدرة القطاعات الصناعية والخدمية، ولا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على التكيف مع التحولات التكنولوجية.

كما ترى مصر أن تشجيع البحث والتطوير، ودعم المشروعات التجريبية، وتوسيع نطاق إتاحة البدائل والتكنولوجيات المناسبة للظروف الوطنية، تمثل عناصر أساسية لضمان انتقال عادل وعملي إلى حلول تبريد مستدام وتحقق التوازن بين حماية البيئة، وكفاءة استخدام الطاقة، والسلامة، والقدرة على تحمل التكلفة.

وفي الختام، تجدد جمهورية مصر العربية التزامها الكامل بأهداف ومبادئ بروتوكول مونتريال وتعديل كيجالي، واستعدادها لمواصلة التعاون البناء مع جميع الأطراف والشركاء من أجل تعزيز تنفيذ البروتوكول وتحقيق أهدافه .ونتطلع إلى أن تسفر أعمال هذا الاجتماع عن نتائج مثمرة تدعم مسيرتنا المشتركة

شكرًا السيد الرئيس